اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري
21 مارس

يحتفل العالم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يوم 21 مارس من كل سنة. ففي ذلك اليوم من سنة 1960 وقعت مذبحة شاربفيل، حيث أطلقت الشرطة في جنوب أفريقيا الرصاص فقتلت 69 شخصا كانوا مشتركين في مظاهرة سلمية احتجاجاً على قوانين الاجتياز في بلدية شاربفيل بجنوب أفريقيا، وكانت قوانين الاجتياز قد فُرِضت من قبل نظام الفصل العنصري في البلاد. في إعلانها ذلك اليوم في سنة 1966، دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

منذ ذلك الحين، أُبطل العمل بنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وألغيت القوانين والممارسات العنصرية في بلدان عديدة، وتمكن المجتمع الدولي أيضا من بناء إطار دولي لمكافحة العنصرية يسترشد بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[i]، بيد أنه لا يزال هناك في جميع البلدان بما فيها ليبيا أشخاص عديدون يعانون من الظلم والوصم بالعار الذي يسببه التمييز. وحسبما تؤكد المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن الناس جميعا يولدون "أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق". واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري تذكرة بمسؤوليتنا الجماعية تجاه تعزيز هذا المبدأ المثالي وحمايته.

كما لا زالت ليبيا تعاني من أشكال متعددة وصفت بالتمييز والعنصرية تجاه بعض شرائح المجتمع الليبي مثل أصحاب الرقم الإداري وهم عدد كبير من الليبيين من التوارق وغيرهم ممن حرموا من الحصول على الرقم الوطني والحق في الجنسية بسبب تعطيل في تنفيذ الإجراءات الإدارية تجاوز الخمسين عاماً[ii]. يتم حرمان هذه الفئة من استخراج جوازات سفر بسبب عدم امتلاكهم للرقم الوطني وذلك يحرم الكثير منهم من العلاج في الخارج خصوصا الأطفال، حيث يحرم الأطفال ذوي الأمراض المزمنة الحاملين لأرقام إدارية من الخدمات التي توفرها وزارة الصحة للعلاج في الخارج. كما لا زال أبناء الليبيات المتزوجات من الأجانب محرومون من الحصول على حق الجنسية في ليبيا رغم أنهم مواليد ليبيا وأمهاتهم ليبيات ويجدون التفرقة في المعاملات والحرمان من حق التعليم والتنقل والاعتراف القانوني بهم[iii].

في ذكرى مرور هذا اليوم توصي المنظمات الموقعة على هذا البيان الجهات المحلية والحكومية بالتالي:

- سرعة تسوية أوضاع جميع الليبيين القانونية ومنحهم حقوقهم القانونية في الجنسية والاعتراف القانوني[iv] وعدم التمييز ضدهم في الحقوق عن باقي الليبيين، فالقانون الليبي يعترف بحقهم في المواطنة.
- معالجة أوضاع النازحين والمهرجين قسراً حتى لا تطول مدة نزوجهم وبعدهم عن ديارهم. وتتحمل الحكومة المسؤولية كاملة في حمايتهم وضمان حقوقهم كاملة دون تمييز.
- على وزارة الصحة أن تلتزم بمبدأ المساواة وعدم التمييز في تقديم الخدمات الصحية لليبيين وغير الليبيين بغض النظر عن أوضاعهم القانونية، فالمريض في حالة ضعف وليس من اختصاص ومهام الطبيب أن يشترط الوضع القانون لتقديم العلاج والرعاية والحماية.

- كما توصي المنظمات وزارة التعليم والمسؤولين عن تصميم المناهج الدراسية أن تحتوي مناهج التعليم على وصايا وتعاليم تنبذ العنصرية وتحث على التعايش والاختلاف، وألا يكون هناك تمييز بين الناس في حقوقهم.

المنظمات الموقعة على هذا بيان التمييز العنصري:

1. المنظمة العربية الدولية لحقوق المرأة، طرابلس.
2. منظمة وحدة وطن، مصراتة.
3. منظمة المتوسط للتنمية والاغاثة الإنسانية، صرمان.
4. منظمة 17 فبراير للبيئة وحقوق الإنسان، طرابلس.
5. منظمة تبينوا لحقوق الانسان، نالوت.
6. مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان، صبراتة.
7. منظمة البريق لحقوق الطفل، طرابلس.
8. جمعية تموست الثقافية الاجتماعية، سبها.
9. منظمة شباب التوارق للحوار والمناظرة، سبها.
10. الشبكة الليبية لحماية حقوق الطفل، طرابلس.
11. حقوقيون بلا قيود، بنغازي.
12. حراك لا للتمييز، أوباري.
13. منظمة صوت المهاجر لحقوق الإنسان، الزاوية.
14. منظمة النصير لحقوق الإنسان، طرابلس.
15. مؤسسة الصحافة الحرة صبراتة.
16. جمعية الخير للأشخاص ذوي الإعاقة، صبراتة.
17. جمعية لآلئ الخير للإغاثة، صبراتة.
18. جمعية بصمة أمل لأطفال التوحد، صبراتة.
19. منظمة شموع لا تنطفي لذوي الإعاقة، صبراتة.
20. منظمة إحقاق للتنمية المستدامة لحقوق المرأة والطفل، طرابلس.
21. منظمة التضامن لحقوق الإنسان طرابلس.

---

[i] الأمم المتحدة: "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري". اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 ألف (د-20) المؤرخ في 21 كانون الأول/ديسمبر 1965. تاريخ بدء النفاذ: 4 كانون الثاني/يناير 1969، وفقا للمادة 19

[ii] موقع وفاق: "الليبيون البدون، مواطنون بلا جنسية ولا حقوق مدنية"، 24 أغسطس 2019.

[iii] موقع أصوات: "بين المنح والمنع، هوية أبناء الليبيات المتزوجات من أجانب"، 28 يناير 2020.

[iv] صفحة جمعية الأمل لمرضى التليف الكيسي: "وزارة الصحة بحكومة الوفاق تعلن عن فتح قبول طلبات العلاج في تونس على نفقة الدولة لمرضى الأورام"، 3 مارس 2021.